

برنامج
الأغذية
العالمي

Programme
Alimentaire
Mondial



World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ٢٣/١٠/١٩٩٧

مسائل المالية والميزانية

البند ٤ (ب) من جدول
الأعمال

مذكرة إرفاق لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم فيما يلي للمجلس التنفيذي أجزاء من تقرير اللجنة
الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لينظر فيها.

الجزء المرفق من التقرير الذي يشمل الفقرات من ٢١ (أ) إلى ٢١ (ج) متعلق بالنظام
المالي المقترح لبرنامج الأغذية العالمي.

يمكن الرجوع للنص الكامل للتقرير في الوثيقة:

WFP/EB.A/97/4-A/Add.2, WFP/EB.A/97/4-B/Add.2,
WFP/EB.A/97/4-C/Add.2, WFP/EB.A/97/4-D/Add.2,
WFP/EB.A/97/4-E/Add.2, WFP/EB.A/97/4-F/Add.2



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/4-B/Add.2

4 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدوامي الاقتصاد طمعت هذه الوثيقة في حدود محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمرافقين أن يكتبوا
بهاء النسخة أثناء الجلسات والأعطوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الأمم المتحدة)

النظام المالي المقترح لبرنامج الأغذية العالمي

٢١- توصى اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على التعديلات المقترحة إدخالها في النظام المالي للبرنامج - كما قدمت إليه، بشرط إيداء التوضيحات التالية:

(أ) تعريفات: ينبغي أن يشير تعريف المساهمة متعددة الأطراف إلى أن الطرف المانح "يتعهد بأن يقبل التقارير" التي تقدم إلى المجلس بوصفها كافية للوفاء بمتطلباته. ويعني هذا أن يوافق الطرف المانح مسبقاً على أن تقديم تلك التقارير سوف يكون أمراً مقبولاً.

(ب) المادة الرابعة - ٦ المقترحة من النظام المالي: ينبغي بدلاً من الجملة الأخيرة، إضافة أن "المجلس سيوافق على المبادئ التوجيهية لتحديد المسؤوليات المقررة على البرنامج، والطرف المانح، والحكومة المستفيدة في إدارة الأموال"

(ج) المادة الرابعة - ٧ المقترحة من النظام المالي: ينبغي أن يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "تساهم الحكومة في تكاليف المكاتب القطرية للبرنامج بطريقة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والبرنامج".

(د) المادة السابعة - ١ المقترحة من النظام المالي: يضاف "التوصيات" في نهاية هذه الفقرة.

(هـ) المادة التاسعة - ١ المقترحة من النظام المالي: يضاف "وتقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة وفقاً للنظام الأساسي للبرنامج".

(و) المادة التاسعة - ٦ من النظام المالي: لم تقتنع اللجنة بأن الجزء (أ) من هذه المادة ضروري للغاية. وترى اللجنة أن هذه المادة، بالشكل الذي صيغت به، قد تقود إلى غير المراد.

(ز) المادة الثالثة عشرة - ١ المقترحة من النظام المالي: يلزم إيداء إيضاحات حول من يقرر أن العملية التي يضطلع بها البرنامج تتطلب تطبيق معايير محاسبية أخرى غير القواعد المحاسبية الموحدة للأمم المتحدة.

(ح) المادتان الرابعة عشرة - ١ والرابعة عشرة - ٢ المقترحتان من النظام المالي: تقرر اللجنة هذه المقترحات التي تمثل المادتين ١-١١ و ٢-١١ في اللائحة المالية الحالية دون تغيير. وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه على الرغم من أن البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة قد استخدمتا حتى الآن نفس المراجع الخارجي، فإن هذا ليس أمراً ضرورياً. وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه جرت مناقشة بشأن توسيع مجال اختيار المراجعين الخارجيين ليشمل القطاع الخاص. وتوصى اللجنة الاستشارية بعدم إدخال أي تغييرات في الإجراءات التي تتبع حالياً. وفي رأى اللجنة الاستشارية، أنه بمراجعة حسابات مؤسسة عامة مثل برنامج الأغذية العالمي ولكي تتسنى الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء، فإنه من الأنسب الاستمرار في استخدام المراجعين الخارجيين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في منظمة الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاتجاه إلى القطاع الخاص من المحتمل أن يكون أكثر تكلفة، حيث يقين من تجربة اللجنة الاستشارية أن مساهمة الدول الأعضاء في اعتمادات المحاسبة كثيراً ما تتجاوز حجم الأموال التي يتم استردادها.

